

تأثير متغيرات السياسات الحكومية على استدامة الامن الغذائي

The impact of government policy variables on the sustainability of food security



د. عودة لعيرج

مؤسسة الانتماء، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

a.lairedj@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/05/30

تاريخ الارسال: 2025/02/13

ملخص

يُعد الأمن الغذائي هدفاً أساسياً للسياسات الحكومية في العديد من الدول، حيث يرتبط بشكل مباشر بالصحة العامة، الاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة. تتأثر مستويات الأمن الغذائي بعدة عوامل، منها ما يتعلق بالإنتاج الزراعي، التوزيع، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وجميعها تتأثر بالسياسات الحكومية. هذا البحث يستعرض تأثير السياسات الحكومية على الأمن الغذائي من خلال دراسة الجوانب الزراعية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والصحية. الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ السياسات؛ الإنتاج؛ الأسعار؛ الاستهلاك.

Abstract:

Food Security is a fundamental goal of government policies in many countries, as it is directly linked to public health, economic stability, and sustainable development. Food security levels are influenced by various factors, including agricultural production, distribution, and affordability, all of which are affected by government policies. This research examines the impact of government policies on food security by exploring agricultural, economic, social, environmental, and health aspects.

key words: Food Security; Policies; Food Gap; Productive Sectors.

مقدمة:

حظيت قضية الأمن الغذائي باهتمام متزايد وفق أبعادها المتشابكة، إذ تعتبر من أهم القضايا الإنسانية التي نالت الاهتمام الكبير على كافة المستويات والتي أثرت بشكل مباشر على حياة الأفراد واستقرار المجتمعات، وتصدرت دائرة اهتمامات صناع القرار وشغلت معها فكر المواطن البسيط.

يمثل الأمن الغذائي تحديًا عالميًا تسعى الدول إلى تحقيقه لضمان استدامة الإمدادات الغذائية وتحسين جودة الحياة ومعها السياسات الحكومية التي هي بمثابة الأدوات الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على تحسين الإنتاج الزراعي، إدارة الموارد الطبيعية، وتوفير البنية التحتية اللازمة. يعد الأمن الغذائي هدفًا أساسيًا للسياسات الحكومية في العديد من الدول، حيث يرتبط بشكل مباشر بالصحة العامة، الاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة كما تتأثر مستوياته بعدة عوامل، منها ما يتعلق بالإنتاج الزراعي، التوزيع، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وجميعها تتأثر بالسياسات الحكومية.

يستعرض هذا المقال تأثير السياسات الحكومية على الأمن الغذائي من خلال دراسة الجوانب الزراعية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والصحية وكان اختيار هذا الموضوع منطلقه عدة أسباب منها: أولاً، تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على الاستقرار الغذائي، حيث تؤدي إلى تعطيل سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار؛ ثانياً، أهمية الأمن الغذائي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي إذ يشكل الأمن الغذائي ركيزة أساسية للحد من الفقر والجوع، وتعزيز التنمية المستدامة.

وسنحاول في هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تؤثر السياسات الحكومية المنتهجة على رهان تحقيق الأمن الغذائي المستدام؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

-مسببات العجز الحاصل في حماية تحقيق الأمن الغذائي هو السياسات التي اعتمدت على فترات طويلة واعتمادها على الاستيراد بدلا من تشجيع الإنتاج؛

-يشكل القطاع الفلاحي مفتاح الحل لمواجهة أزمة الشح في الغذاء، وهذا بالنظر للإمكانيات الطبيعية وتنوعها. أهداف الورقة البحثية: تنصب هذه الورقة بالأساس إلى معالجة الأمن الغذائي واستدامته، وفهم العلاقة الترابطية بين السياسات الحكومية ومدى نجاعتها في تحقيق مبدأ الحق في الغذاء وديمومته من خلال تشخيص واقع حال الأمن الغذائي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور: أولها مفهوم الأمن الغذائي، والثاني تطرقنا إلى السياسات المعتمدة، والثالث إلى أهم التحديات التي تواجه إشكالية تحقيق الأمن الغذائي، وتستدعي معالجة هذا الموضوع الاعتماد على منهجية معينة تتشكل بالأساس من المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع الأمن الغذائي وأهم التحديات التي تواجهه.

1. مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي العصب الذي به تنبض الحياة وتستقر أحوال البشر، لهذا، تسعى دول العالم إلى تحقيق اكتفاءها الذاتي وسد احتياجاتها من الغذاء، مسخرة في سبيل ذلك كل الإمكانيات اللازمة والإجراءات الضرورية، التي تمكنها من أن تلبى رغبات المواطنين وتستجيب لمطالبهم، من أجل أن يحيا حياة كريمة ويعيشوا عيشة هادئة. لقد كان ولا يزال موضوع الغذاء يشكل تحديا كبيرا لمختلف المجتمعات، سواء تعلق الأمر بالمفهوم أو بالسياسات، إذ صار استقرار أوضاع الدول والشعوب مرتبطاً أساساً بمدى قدرتهم على توفير الحاجيات الضرورية من الغذاء، مع ضمان الجودة والأمان في تفضيلاتهم وأنماطهم الغذائية.

ونظرا لأهمية الأمن الغذائي العالمي سنتطرق في هذا العنصر إلى تعريف الأمن الغذائي وأبعاده.

1-1 تعريف الأمن الغذائي: إن التعريفات التي طرحها الكتاب و الباحثين للأمن الغذائي مختلفة و متعددة و هي مرتبطة بالأساس بجوانب اقتصادية و اجتماعية و سياسية فيعرفه محمد السريتي في كتابه (الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية) بأنه: "قدرة المجتمع على تأمين الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع و ضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام". (السريتي، 2000، صفحة 14).

في تعريف منظمة الأغذية والزراعة "الفاو": "يعني توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة". (الأسرج، 2014، صفحة 27) أما تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية: فهو يعني: "توفير كمية الغذاء ونوعيته الضروريتين لممارسة وتمتع بالصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، بالتركيز على تحصيل الإنتاج الفردي أولا، وعلى أساس الخبرة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي ثانيا، و أن يكون متاحا للمواطنين بالقيمة السعيرية التي تتلاءم مع دخولهم وما يملكونه من إمكانيات". (الزغي، 2006، صفحة 05)

في حين وبناء على مستخرج مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما في العام 1996 قبول المنظمات الدولية، تم طرح تعريف له على أنه: "يتحقق الأمن الغذائي عندما يمتلك جميع الناس، في كل الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي والأمن الصحي، والذي يعمل على تلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة مفعمة بالنشاط والصحة"، ويعرفه البنك الدولي، على أنه: "تحصيل جميع الأشخاص للأغذية الكافية في كل الأوقات، من أجل حياة صحية ونشطة"، (هاريغان، 2018، صفحة 22) كما تعرفه منظمة الأغذية والزراعة، بأنه: "امتلاك كافة الأفراد للفرص المادية والاقتصادية والاجتماعية، التي تمكنهم من تحصيل الغذاء الأمن والكافي والمغذي، والذي يتناسب مع احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية، من أجل حياة نشطة وصحية"، (هاريغان، 2018، صفحة 27) وقد عرفه المشرع الجزائري وفقا للقانون 16/08 في مادته الثالثة: "الأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منظمة إلى غذاء سليم وكافي سمح له بالتمتع بحياة نشيطة". و للأمن الغذائي مستويين اثنين:

أ- الأمن الغذائي المطلق: ويقصد به قدرة الدولة على إنتاج الغذاء بما يفوق أو يعادل الطلب المحلي (المركز، أفريل 2005م،، صفحة 4). وعليه، فليست الدولة بحاجة لأن تستورد السلع الضرورية من الغذاء، وإنما إنتاجها المحلي هو من يحقق لها اكتفاءً ذاتياً -كاملاً. (فخري، 2021، صفحة 154)

ب- الأمن الغذائي النسبي: هو مدى قدرة الدول على توفير الاحتياجات الغذائية لمواطنيها بشكل كلي أو جزئي، بشكل منتظم.

1-2 أبعاد الأمن الغذائي:

البعد الأول توافر الأغذية: إنَّ الاقتناع بأن الأمن الغذائي يتمثل في توافر السلع الغذائية يؤدي عادة إلى الاعتقاد بأن زيادة إنتاج الغذاء من شأنه أن يزيد من توفير الأمن الغذائي، ما دفع بمجموعة من الباحثين خلال ثلاث عقود العمل لإثبات ومحاولة إقناع بأن الأمن الغذائي ليس مجرد مسألة توافر الغذاء، ويعرفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية إلى المصطلح "كاف". (Georges, 2012, p. 05)

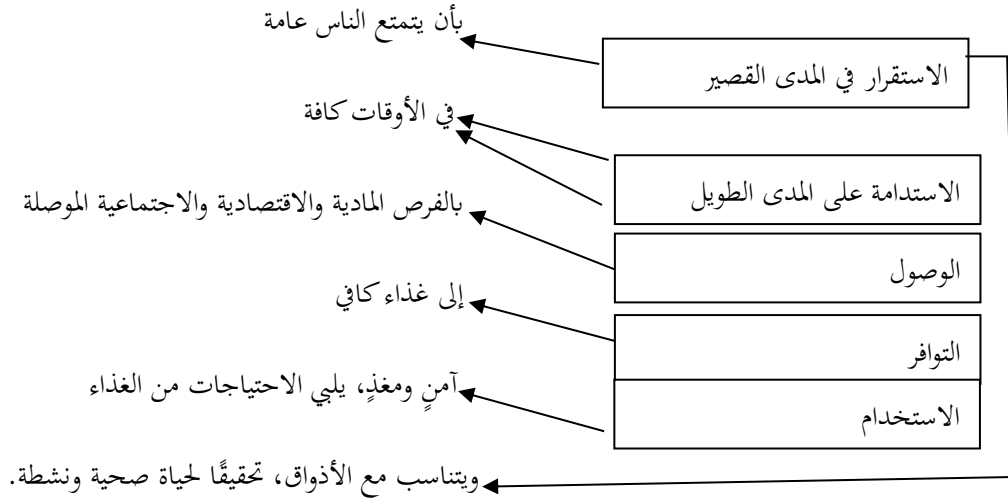
أي إتاحة المعروض من المواد الغذائية، وفرة المواد الغذائية لها دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي، فلا بد من توصيل الإمدادات اللازمة من الأغذية لمختلف الفئات السكانية، رغم أنه ليس مضموناً وصول هذه الإمدادات بالشكل اللازم لجميع الأشخاص، وتتحقق هذه الوفرة بالاعتماد على الناتج المحلي، وذلك برفع زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعاً، أو الاستعانة بالأسواق الخارجية، أو من خلال المساعدات الخارجية. (غضبان، 26 جوان 2021، صفحة 131).

-البعد الثاني الحصول على الأغذية: وفي تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: "لديهم إمكانية الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي" على الرغم من أنَّ أمارتيا سين قد طرح مفهوم الحصول على الغذاء لأول مرة في أوائل الثمانينات، إلا أنه لم يكن شائعاً بعد على أنه عنصراً هاماً من عناصر الأمن الغذائي، منذ أزمة الغذاء في النيجر في عام 2005 وأزمة أسعار الغذاء العالمية في عام 2008، يميل الكثيرون إلى قصر بُعد الوصول للأمن الغذائي على البعد الاقتصادي أو المالي، يعرف برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى الغذاء على أنه: "قدرة الأسرة على الحصول على كمية كافية من الغذاء بانتظام من خلال مزيج من عمليات الشراء أو المقايضة أو الاقتراض أو المساعدة الغذائية أو الهدايا". (Georges, 2012, p. 06)

البعد الثالث استخدام الأغذية: الجانب الأول الذي يمكن رصده من خلال مؤشرات قياسات جسم الإنسان المتأثرة بنقص التغذية خاصة لدى للأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة، وهي تتضمن سوء التغذية والتقزم وانخفاض في الوزن عن حده الطبيعي، وتعتبر هذه الأخيرة انعكاس قريب للواقع للوضع الغذائي لمعظم السكان، وبينما يرصد الجانب الثاني اعتماداً على مجموعة من الشروط التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز مع ضرورة وجود معايير الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.

البعد الرابع الاستقرار: يجب أن يتم تقديم الغذاء بالصورة الكافية في جميع الأوقات، فقد تم النظر إلى صنفين من المؤشرات لقياس مدى تهديدات المخاطر التي تشكل تهديداً للاستقرار ومداها، وتشمل المؤشرات الهامة للتعرض

للمخاطر، المنطقة المجهزة للري ما يوفر مقياساً لمدى إمكانية مواجهة الصدمات المتعلقة بالعوامل المناخية كالجفاف، وكمية الواردات الغذائية من مجمل صادرات البضائع ما يبرز القدرة الكافية لاحتياطي النقد الأجنبي لتسديد قيمة الواردات من المنتجات الغذائية، غير أن مجموعة ثانية من المتغيرات تظهر المخاطر والعقبات التي تؤثر مباشرة على استدامة الأمن الغذائي مثل: تذبذب أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات، وتغطي مجموعة المؤشرات بعضاً من إجراءات الاستقرار إلى جانب مؤشر عدم الاستقرار السياسي. (بن يزة، 2018، صفحة 18)



1-3 مقومات الأمن الغذائي: ينص التقرير العام لسنة 2013 (في العدد الثالث من المجلد 14) من إصدارات برنامج التغير البيئي والأمن، وعنوانه "حصاد السلام: الأمن الغذائي، والصراع، والتعاون"، والذي كتبه إيمي سيمونز يرى أن مصطلح الأمن الغذائي يحتوي أبعاداً أكثر تعقيداً وتشابكاً من مفهوم "الجوع"، فهو لا يعني فقط كميات الغذاء التي يحصل عليها الأفراد، بل يمثل كذلك كفاءات إنتاج ونظم التسويق التي تقرر تكلفته، وتشكل من ثم حدود قدرة الأفراد على الاختيار وإلى جانب ذلك هناك عوامل التي يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على الأمن الغذائي مثل: الطقس غير الملائم، وارتفاع كبير لأسعار النقل، وفقدان الدخل، وانتشار الكثير من الأمراض. وعموماً ينعقد الأمن الغذائي عندما لا تكون لدى الفرد القدرة على الوصول إلى الغذاء الذي ينتجه بنفسه، أو عندما تقل كمية ونوعية الطعام المتوفر لهم؛ أو عندما لا يوفر لهم النظام الغذائي القدر الكافي من المواد الملحة لحياة نشيطة وصحية هذا المنطلق يقوم الأمن الغذائي على أربعة مقومات، وهي:

أ- المقوم الأخلاقي: أي عدم الإضرار بحاضر ومستقبل غذاء الأفراد.

ب- المقوم الاجتماعي: الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والديمقراطية في تحقيق الأمن الغذائي، كالتطور السكاني والحراك المجتمعي، والتخطيط السكاني، ومدى التحكم في النمو السكاني المتزايد. (Georges, 2012, p. 02)

ج- المقوم الاقتصادي: أي توفير البيئة الاقتصادية والصناعية المناسبة للحصول على الغذاء، على مستوى الموارد الطبيعية والتطورات الصناعية، والخدمات، والمواصلات والاتصالات.

د-المقوم السياسي: بأن يكون للدولة دور وإستراتيجية مهمة في تحصيل الأمن الغذائي للأفراد، من خلال السياسات والبرامج التنموية الهادفة.

1-4العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل أهمها: (بطاهر، ديسمبر 2019):

أ. العوامل الديموغرافية: يعد التعداد المتزايد والمقلق السكاني العامل الأساسي في تفاقم حدة أزمة الغذاء، إذ عرف حجم السكان المتسارع رقما ملحوظا بمعدل فوق متوسط معدلات النمو الزراعي، هذا ما أبان على اختلال جانبي العرض والطلب على الغذاء، هذا التزايد السكاني أدى إلى تغيير توزيع السكان بين المناطق، مما أدى إلى تراجع مردود القطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة، والتوسع الحضري العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى.

ب. العوامل الطبيعية: التي كان لها المساهمة الكبيرة في تراجع الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الضروريات الغذائية وهناك جملة من المسببات الطبيعية أهمها:

- تدني نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بالمقارنة مع المساحة الكلية الموجودة؛
- اعتماد القطاع الفلاحي على التساقطات التي تتميز بالتذبذب والتقلب وهو ما شهدته السنوات الأخيرة؛
- عدم إمكانية توفير مصادر المياه بشكل الكافي وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المسقية؛

- الاستغلال العشوائي للخيرات الطبيعية والتعدي على البيئة، والذي كان له أثر كبير في استفحال أزمة الغذاء؛

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة مما ساهم في تقليص مساحتها.

ج. الخيارات التنموية الكلية: عملية التنمية الاقتصادية تنطوي على تحول الاقتصاد من وضع يهيمن عليه القطاع الفلاحي إلى اقتصاد يتنامى فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الفلاحة إلا بدور ثانوي داعم، كما يشهد تراجع الاهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة.

2.السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي:

تستطيع الدولة تحقيق مستوى من الأمن الغذائي المستهدف من خلال تطبيق عدة سياسات وطنية:

1-2سياسات تنمية الاقتصاد: لقد أكدت الأزمات المتتالية للغذاء التي عرفت الأسواق الدولية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك أزمة 2007-2008، الطبيعة الجد حساسة لقضية الأمن الغذائي ومدى ترابطها العميق بالمحافظة على الأمن والسيادة.

تعد سياسة الدعم الفلاحي من بين الأولويات الكبرى للدولة قصد النهوض بميدان الفلاحة، في إطار تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي المنتج وتنميته، ما جعلها تمثلي قدما في تنفيذ قانون التوجيه الفلاحي لعام 2008.

وبناء على الأهمية الإستراتيجية التي يضطلع بها قطاع الفلاحة-الشعب الزراعية –الغذائية الإستراتيجية وأيضاً بفضل تعزيز التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية.

حيث تبلورت الرؤية الإستراتيجية للسياسة الحكومية التي تدعو إلى ضرورة إرساء أسس السياسة الفلاحية للتقليل من مواطن الضعف وتشجيع ظهور حوكمة راشدة ورشيدة للفلاحة والأقاليم الريفية، بإشراك جميع الأطراف الفاعلة، سواء العامة أو الخاصة.

ويتم تحقيق هذه السياسة المنتهجة بشكل عام من خلال مراجعة الدعم بناء على المبادئ التالية:

- 1- الاهتمام بشعب الإنتاج الفلاحي الإستراتيجية ذات الطلب المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ)؛
 - 2- الدعم الموجه بالأساس نحو سلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...)؛
 - 3- التبسيط العقلاني للشعب الفلاحية (العجول، الأسمدة، المكننة الفلاحية، معدات الري ..)؛
 - 4- إعطاء الأولوية لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل ذات الجودة للإنتاج الحيواني والنباتي؛
 - 5- دعم جهود الاستثمار الفلاحي مع مراعاة الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية؛
 - 6- تأمين مداخل المزارعين واستقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل) للشعب ذات تدعم الاستهلاك الواسع (الحبوب والحليب، بطاطس، اللحوم)؛
 - 7- التدخل في المناطق الريفية ذات الطبيعة الخاصة (مكافحة التصحر وإدارة المياه الراكدة ...)؛
 - 8- مرافقة صغار الفلاحين ومربي الماشية.
- ويهدف تعديل أدوات التدخل وأساليب الدعم للتنمية الفلاحية والريفية إلى:
- أ- تشجيع الفلاحين والمتعاملين الفاعلين في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة؛
 - ب- تطوير وتعزيز أدوات وإجراءات الضبط؛
 - ج- دعم منتجي الثروة في الشعب الفلاحية ذات الأولوية؛
 - د- تسهيل تدخل المؤسسات العمومية والدواوين والتعاونيات الفلاحية في تنفيذ برامج التنمية وإجراءات الضبط.
- 2-2 سياسات تنمية الإنتاج الغذائي:

يعد الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي تواجهها الدول في ظل التغيرات الاقتصادية والبيئية المتسارعة ويشكل الإنتاج الغذائي أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذا الأمن، مما يستدعي وضع سياسات تنموية تهدف إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الاستدامة ونعني بسياسات تنمية الإنتاج الغذائي بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومات والمؤسسات المعنية بهدف تحسين إنتاج الغذاء من حيث الكم والنوع، مع مراعاة استدامة الموارد البيئية وضمان وصول المنتجات إلى جميع الفئات المجتمعية بأسعار مناسبة. (عبد الله، 2020، صفحة 45)

أ- إمكانات القطاع الفلاحي: تبلغ المساحة الاجمالية 2,371 مليون كلم مربع تتمثل المساحة المخصصة للفلاحة الإجمالية في 48,1 مليون هكتار تحوز الأراضي الرعوية 32,7 مليون هكتار والغابات 4,1 مليون هكتار وغطاء نبات الحلفاء. (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2022)

تمثل المساحة المخصصة للزراعة 8,5 مليون هكتار، موزع بين المستثمرات الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية.

ب-أهم المؤشرات الاقتصادية: عمل القطاع الفلاحي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بناء على المتطلبات وتماشيا مع الرهانات الموجودة والمستقبلية من خلال تجسيد البرامج التي تتمتع بطابع الأولوية، ويتعلق الأمر بتطوير الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي الحيوي كما هو حال محصول الحبوب، وبالأخص القمح الصلب واللين منها والبقوليات والحليب واللحوم والزراعات الزيتية والعلفية والسكرية التي نتطلع إلى تنميتها، بقدر الإمكان، بغية تقليص الواردات وتحقيق توازن الميزان التجاري الفلاحي.

1-حجم الإنتاج: حجم الإنتاج الغذائي يشير إلى كمية المنتجات الغذائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، والتي تعتمد على عدة عوامل مثل المساحات المزروعة، التقنيات المستخدمة، والموارد الطبيعية المتاحة، بينما يعرّف الأمن الغذائي بأنه: "قدرة جميع الأفراد في جميع الأوقات على الوصول إلى غذاء كاف يلبي احتياجاتهم الغذائية لحياة صحية ونشطة". (FAO، 2020)، أنّ حجم الإنتاج في تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على زيادة توافر الغذاء كلما زاد الإنتاج الغذائي، انخفضت الفجوة الغذائية وزادت قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذات؛.

-إنتاج محلي كاف يقلل الاعتماد على الاستيراد ويعزز الاستقلالية الاقتصادية؛

-زيادة العرض تسهم في تقليل تقلبات الأسعار وتحقيق استقرار الأسواق الغذائية؛

-تحقيق التوازن بين الطلب والعرض.

لقد عرف إنتاج أهم الشعب الفلاحية ارتفاعا محسوسا خلال سنة 2020، وذلك بالرغم من جائحة كورونا والجفاف الذي ساد خلال هذه السنة وكان ذلك بفضل جهود الفلاحين والموالين والمهنيين وكافة الفاعلين في المجال الفلاحي، لقد شهد إنتاج الحبوب، ما يعادل 43.9 مليون قنطار في سنة 2020، بينما كان (37.6 مليون قنطار) عام 2015، وهو الأمر ذاته بالنسبة للبقوليات الجافة التي بلغ إنتاجها 1,2 مليون قنطار.

2-الأراضي الزراعية المسقية: هي الأراضي الزراعية التي تعتمد على أنظمة الري الصناعي لتوفير المياه للنباتات، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص الأمطار أو عدم انتظامها. (البشير، 2018).

-توسيع المساحة المسقية الخاصة بالحبوب.

3-العقار الفلاحي: يعد من أهم العوامل المحفزة لتحقيق الأمن الغذائي، حيث يمثل الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة الزراعية والإنتاج الغذائي ونعني به المساحات الزراعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. أما الأمن الغذائي، فيشير إلى توفر الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد في جميع الأوقات، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

4- استصلاح الأراضي: فهي عملية إعادة بلورة إنتاجية الأراضي التي تدهورت وضعيتها بفعل النشاط البشري أو التي أثرت عليها الظواهر الطبيعية المختلفة وقللت من مردوديتها تغيير حالة بغية تحسين استخدامها منها الأراضي القاحلة، وتصريف مياه المستنقعات أو الأراضي المغمورة بفعل صعود المياه، والحماية من الفيضانات للأراضي المعرضة باستمرار لهذا الخطر.

تم منح مساحة تناهز 960.000 هكتار لفائدة 22.700 مستفيد، حيث تم تنصيب 11.449 مستثمر على مساحة 739.815 هكتار، من بينهم 4.100 مستثمر باثروا فعليا عمليات الاستصلاح على مساحة 150.000 هكتار. (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2022).

ج- الإطار التنظيمي: لقد تجسدت الأهداف التنظيمية لهيكل القطاع من خلال:

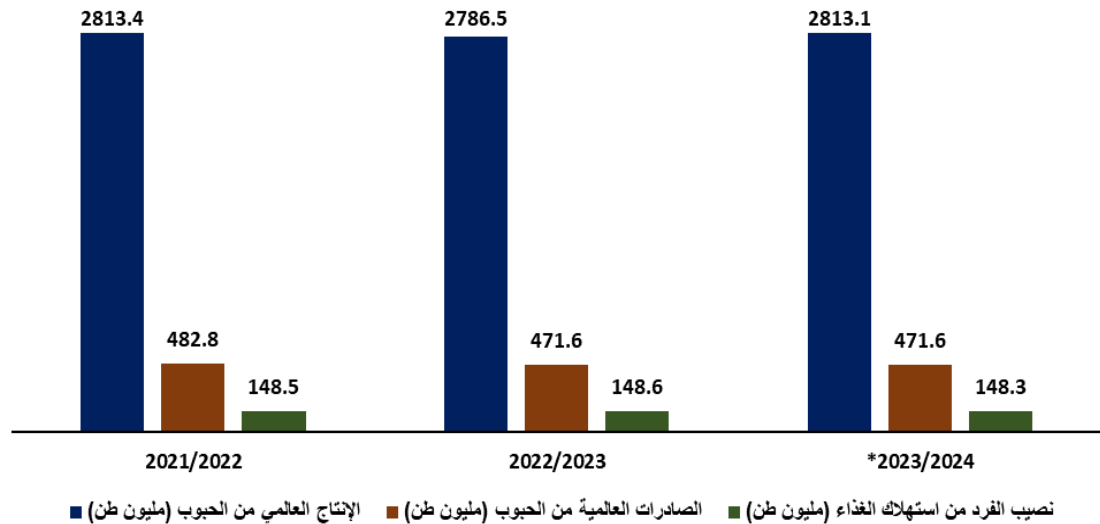
- إصدار جملة من المراسيم التنفيذية التي لها آثار إيجابية على مسار التنمية الفلاحية، لرفع العراقيل الإدارية على المستثمرين وتأمينهم وترسيخ الشفافية في الحصول على العقار وتشجيع الاستثمار على مستوى المناطق الشمالية، من خلال وضع منصة رقمية؛

- مباشرة عملية إحصاء المستثمرات الفلاحية والثروة الحيوانية، على إثر مرور عشرين عن الإحصاء السابق في عام 2001.

2-3 سياسة ضبط الأسعار:

ونقصد بها تأثيرات تقلبات أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي، ترجع صدمات إنتاج المواد الغذائية إلى سنوات ماضية، وبالتحديد الفترة بين عامي 2019 و 2021 بعد أن تسببت التغيرات المناخية المتطرفة، والتي تزامنت مع اضطراب سلاسل التوريد الناجمة عن الوباء، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار الغذائية على المستوى المحلي و العالمي ، وساهم في ذلك أيضاً اضطراب سلاسل التوريد و يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (01): النظام التجاري لسوق الحبوب على المستوى العالمي



المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية. 2023-10-24

قد أدى ارتفاع أسعار الطاقة العالمي في ارتفاع تكلفة الإنتاج من خلال زيادة تكلفة الزراعة الممكنة، والمدخلات مثل استعمال الأسمدة والمبيدات، ونقل المدخلات والمخرجات، كل هذه المسببات أدت في زيادة تكلفة عملية الإنتاج الزراعي ومن ثم زيادة الأسعار.

وقد أدى النمو الاقتصادي السريع ومن ثم زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين في عدد من الدول النامية، عن ارتفاع الطلب على الغذاء، وتغير نوعية الطلب على المواد الغذائية من المنتجات التقليدية إلى المنتجات عالية القيمة. ومن العوامل التي تساهم في زيادة الأسعار العالمية للغذاء صور وأشكال ممارسة المضاربات في أسواق السلع، وكذا القيود التي فرضتها الدول على صادرات من الحبوب لأسباب مختلفة، كما ساهمت التغيرات المناخية المتقلبة دورا مهما في ارتفاع سعر الغذاء العالمي، ومن بينها: الجفاف والتصحر ونقص مخزونات المياه الجوفية والتأثر بظاهرة الاحتباس الحراري، مما أثر في الإنتاج الغذائي العالمي بشكل كبير، وأدى إلى نقص الفوائض المتاحة للتصدير، ودفع بعض الدول إلى إجراء عملية تقييد لصادراتها من السلع الغذائية، ويمكن متابعة تطور مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02:

تطور مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء خلال عام 2023



المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية 2023-10-24

4-2 ترشيد الاستهلاك: الغذاء هو مصدر الحياة للأفراد ونظرا للنمو السكاني المتسارع، يصبح من الضروري تطبيق مفهوم ترشيد الاستهلاك الغذائي، الذي يهتم بالاستخدام الأمثل للموارد الغذائية، يشمل ذلك التوازن بين عدم إهدار كميات كبيرة منها ويضمن تلبية احتياجات جميع الأفراد في المجتمع وقدرتها على التكيف مع تحديات العصر، ويعكس تحولا نحو نمط حياة مستدام، يتيح للأجيال الحالية والمستقبلية، فرصة الاستفادة من الموارد بشكل متوازن وعادل، يتجاوز الإطار الاقتصادي ويشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والثقافية.

أ- مفهوم ترشيد الاستهلاك:

هو مفهوم يشير إلى تقليل وتحسين استخدام الموارد والطاقة والمواد الاستهلاكية بطريقة مستدامة يهدف الترشيد إلى تقليل التبذير والإسراف، وتحقيق التوازن بين احتياجات الإنسان وحماية البيئة، منهج ترشيد الاستهلاك منهجا استراتيجيا لاستخدام الأمثل للموارد، يهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات الفردية، فمن الناحية السلوكية يشير إلى التنظيم والتنسيق في تحقيق الإشباع لدى الفرد تلبية رغباته. (الجمال، 2023، صفحة 668).

كما يعرفه الدكتور أكرم العناني الباحث في معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية في مقاله "ترشيد الاستهلاك الغذائي" هو: "الاستهلاك الجيد للحاجات الغذائية شريطة تحقيق التوازنات في الإنفاق من دون إهدار من أجل الحفاظ على المواد الغذائية لتكون بالقدر الكافي لجميع الأفراد مع التزايد في حجم السكان لترشيد الاستهلاك الغذائي، والابتعاد عن وقوع خطر المجاعة".

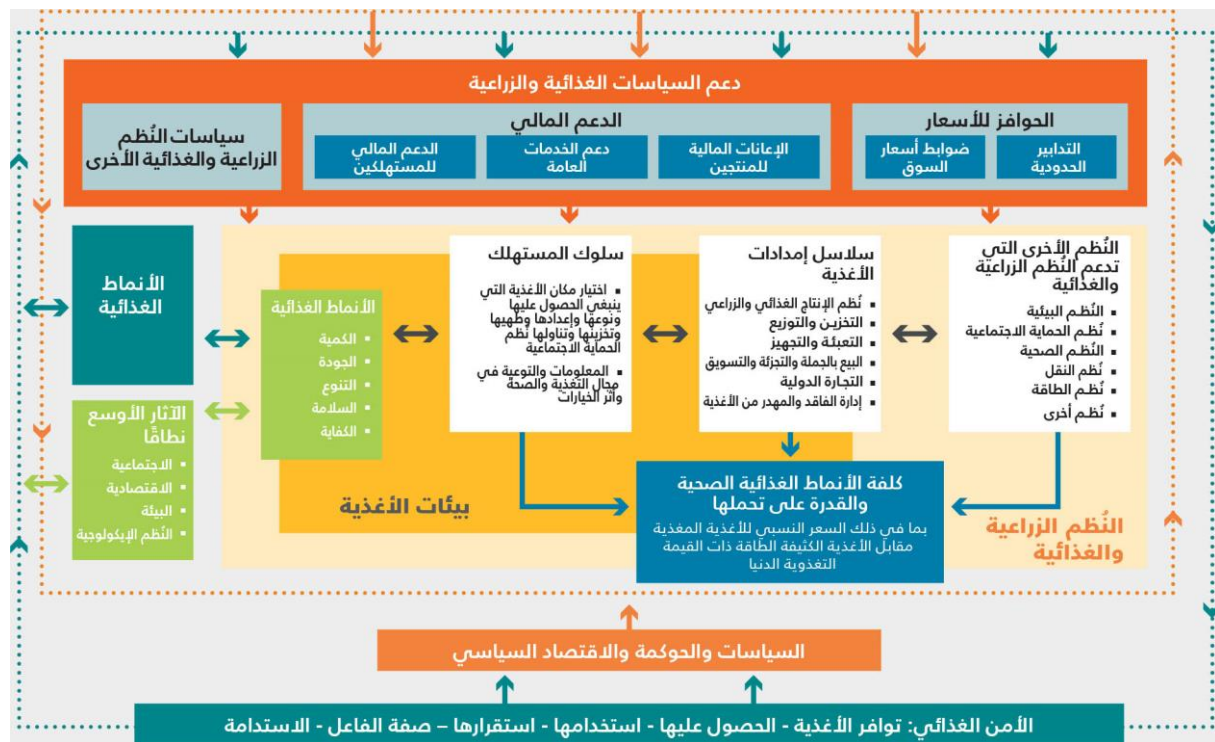
ب- أهمية ترشيد الاستهلاك:

-الحفاظ على الموارد الطبيعية فترشيد الاستهلاك يساهم في المحافظة على الموارد التي لا يمكن تجديدها، مثل المياه والنفط؛

-التخفيف من الآثار البيئية بمعنى التقليل من تلوث الهواء والمياه ويقلل من انبعاثات الكربون؛

- التوفير المالي: يخفف من التكاليف، سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى المؤسسات والحكومات؛
- تحقيق الاستدامة: يضمن توفير الموارد للأجيال القادمة، وهو أساس مفهوم التنمية المستدامة.
- ج-أساليب ترشيد الاستهلاك الغذائي:**
- هناك عدة أساليب يمكن تبنيها للحد من فاتورة الاستهلاك الغذائي الكبيرة، ومنها:
- تجنب الإفراط في اقتناء المنتجات الغذائية، والتركيز بالأساس على متطلبات المنزل الفعلية؛
- تحقيق التوازنات بين الدخل واحتياجات الفردية، بحيث تكون المتطلبات متناسبة مع الدخل؛
- تجنب الأثر السلبي للإعلانات التجارية؛
- إعداد برامج توعوية تهدف لنشر ثقافة ترشيد الاستهلاك.

شكل رقم 03: نهج النظم الزراعية والغذائية ضروري لإعادة توجيه دعم السياسات للأغذية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

3. تحديات واستراتيجيات تحقيق مسار الأمن الغذائي:

- يواجه تحقيق الأمن الغذائي عدة تحديات وإشكالات وعلى مستويات عدة جعلت من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي يورق الحكومات وسندستعرض أهمها:
- 3-1 تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي: وتتمثل تأثيرات تغير المناخ على إنتاج الغذاء وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يلي:
- احتمال انخفاض مستويات الأمطار في بعض مناطق انعدام الأمن الغذائي خاصة المناطق الصحراوية؛

-تمركز سقوط الأمطار في عدد قليل من الفترات، والزيادة في كمية الأمطار وغزارتها، مما يؤدي إلى أخطار السيول الطوفانية؛

-التغيرات في الأوقات الموسمية لنزول الأمطار، مع نقص التساقطات في فصل نمو المحاصيل الرئيسية؛
-تؤثر درجات الحرارة العالية على نسبة الإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل التي تنمو في درجة حرارة معينة، وقد تتسبب في انخفاض نسبة إنتاج محاصيل أساسية ومهمة مثل: الحبوب الأخرى كالقمح والشعير وذلك طبقاً لمعادلة مهمة وهي تعمل على زيادة درجة الحرارة بما يفوق 24 درجة إلى انخفاض محسوس بنسبة 10% من محاصيل الحبوب.

السبب الثاني هو الإجهاد المائي حيث أن المحاصيل الزراعية بحاجة إلى كميات معينة من المياه حتى تنمو ويكون الإنتاج وفيراً، ولكن في حال شهدت زيادة معدل هطول الأمطار والفيضانات سيؤدي إلى غرق التربة ونقص من نسبة إنتاجها للمحاصيل.

أنّ تأثير التغيرات المناخية لم تطل المحاصيل الزراعية فقط، وإنما مست بالثروة الحيوانية كمصدر مهم للغذاء فقد تضررت شكل حيث إن الزيادة الكبيرة والمفاجئة في درجات الحرارة سوف تؤدي إلى نفوق العديد من الحيوانات عند انتقالهم من مكان لأخر الأمر الذي سينعكس سلباً على تجارة الماشية واللحوم، كما أن ارتفاع منسوب مياه البحار سوف يؤثر على الثروة السمكية.

هذا الأمر الذي سوف يؤدي إلى وجود العديد من التحديات التي تخص الأمن الغذائي العالمي، وبهذا تكون التغيرات المناخية لم تؤثر على مصدر واحد من الغذاء وإنما على مصادر متعددة والتأثير السلبي على هذه المصادر يجعلها أيضاً تتعرض إلى تقلبات في الأسعار نتيجة لنقص إنتاجها. (عادل محمود، 2023)

ينعكس الجفاف ونقص الأمطار، على ارتفاع تكاليف الإنتاجية، الذي بدوره ينعكس على ارتفاع أسعار السلع سواء بالنسبة للموالد الغذائية أو أعلاف الحيوانات مما يؤدي لانخفاض الثروة الحيوانية وبالتالي ارتفاع أسعار اللحوم.

كما تتسبب هذه التغيرات في تغيير الخريطة العالمية للإنتاج الغذائي، في حال تأثيرها على المراكز والأقطاب الرئيسية لمصادر الغذاء (المحاصيل الزراعية، تربية الحيوانات)، بالتالي انتقال مراكز الإنتاج إلى مناطق أخرى من الخريطة التي لم تطلها هذه التغيرات، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال ميزان القوى العالمية المتحكم في الغذاء.

2-3 الاهتمام بالتحصيل من الربيع البترولي على حساب العمل الإنتاجي: حيث شهد اعتماد شبه كلي على الاستيراد وتشجيع الثقافة الاستهلاكية على حساب تطوير آليات الإنتاج مما أنهدك الخزينة العمومية ومما جعل فاتورة الغذاء ترتفع بشكل سنوي.

3-3 مشكلة العقار الفلاحي: حيث يعاني هذا الجانب من مشكل التقسيمات الصغيرة التي تصلح لمساحات زراعية كبرى، وبالتالي التقليل من مردوديتها نظراً لتقلص حجمها.

4-3 الأساليب التقليدية في الإنتاج: وقد شكل الاعتماد على الأساليب التقليدية إلى تراجع حجم الإنتاج والاعتماد الكلي على الأمطار، في ظل التضائل في الكميات المتساقطة.

3-5 الحجم السكاني وتأثيراته: تعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات كالفجوة الغذائية و الاكتفاء الذاتي فالأولى تتكشف نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج مع معدلات الاستهلاك، و الثانية فنقصد بها المؤهلات التي تحوزها الدولة من سلع عن طريق ما تنتجه (جبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض الدول العربية، 2012، صفحة 123)، يعد هذا التحدي الأكبر نظرا للتزايد المتسارع في تعداد السكان في السنوات الأخيرة.

4. الخاتمة:

تعتبر السياسات الحكومية لتنمية الإنتاج الغذائي أحد العوامل الأساسية لضمان الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، ويتطلب نجاح هذه السياسات نهجاً شاملاً يشمل تطوير التقنيات الزراعية، تعزيز الاستدامة البيئية، وتحقيق التوزيع العادل للموارد.

تعد السياسات الحكومية كذلك أداة رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال وضع استراتيجيات مستدامة تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي، وتحسين سلاسل التوريد، وضمان وصول الغذاء إلى جميع فئات المجتمع إذ تعتمد الحكومات على مزيج من السياسات الاقتصادية، التجارية والاجتماعية لضمان استقرار الغذاء، والتخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية والمناخية على توافره من خلال تعزيز الإنتاج المحلي كل هذا يتطلب دعم المزارعين، تحفيز الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية وتوفير الموارد اللازمة مثل المياه والبذور والأسمدة بأسعار معقولة، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال تبني ممارسات زراعية مستدامة تحافظ على البيئة وتزيد الإنتاجية.

توصلنا في هذه الورقة البحثية إلى التوصيات التالية: الدفع قدماً بالإنتاجية الزراعية باستخدام أقصى قدرات المساحات الزراعية مع تشجيع مجال الاستثمار في القطاع الفلاحي، ضرورة اندماج القطاع الفلاحي في بعث الاقتصاد الوطني، دعم نظام معلومات الأسواق وشفافيتها بهدف تفادي المضاربة التقلبات في الأسعار، وضع أدوات لإدارة المخاطر بما في ذلك تخفيف حجم آثار الصدمات في الأسعار، التوجه الوطني نحو إستراتيجية اقتصادية تعتمد على الإنتاج لا على الريع البترولي، تقييم الاحتياجات الوطنية من الغذاء بشكل مستمر، زيادة الدعم الحكومي والتدخل في الأسواق لمنع ارتفاع الأسعار المفاجئ الذي قد يضر بالفئات ذات الدخل المحدود.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- حسين عبد المطلب الأسرج. (2014). تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن العربي. الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- أحمد عبد الله. (2020). سياسات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- أحمد نورهان عادل محمود. (2023). التغير المناخي وأثره على الأمن الإنساني دور منظمة الأمم المتحدة 2012-2022.
- السيد محمد السريتي. (2000). الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- الفلاحة والتنمية الريفية وزارة. (2022). وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. تاريخ الاسترداد 02 فيفري، 2025، من: <https://madr.gov.dz>
- <https://gloriousalgeria.dz>
- المركز الوطني للمعلومات. (أفريل 2005م). مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي. اليمن: المركز الوطني للمعلومات.
- أيمن مصطفى الجمل. (سبتمبر، 2023). ترشيد الاستهلاك وأثره في مواجهة الازمة المعيشية. 38. القاهرة، جامعة الازهر، مصر.
- بختة بطاهر. (ديسمبر 2019). سبل تنمية الاقتصاد الأخضر ودورها في تعزيز الأمن الغذائي المستدام. /الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية/المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. الجزائر.
- جين هاريغان. (2018). الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية. (سلمان أشرف، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- رقية خلف جبوري. (مارس، 2012). السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض الدول العربية. مجلة بحوث اقتصادية ، 21 (57-58).
- سميرة الزغبى. (2006). وضاع الأمن الغذائي في سورية. سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- علي البشير. (2018). إدارة الموارد المائية في الزراعة. الجزائر: دار النشر الجامعية.
- محمد سامر فخري. (2021). قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للمدة (1990 - 2018)، (المجلد 3). الجزائر: مجلة آراء للدراسات الاقتصادية و الادارية.
- منظمة الأغذية والزراعة FAO. (2020). تقرير الأمن الغذائي العالمي.
- هاني غضبان. (26 جوان 2021). الأمن الغذائي المستدام في ظل التغيرات المناخية(تحديات الألفية المقبلة). أعمال الملتقى الوطني حول الأمن الغذائي المستدام. الجزائر: كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2022). تاريخ الاسترداد 03 فيفري، 2025، من: <https://gloriousalgeria.dz>
- يوسف بن يزة. (2018). محددات ومهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، 38.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Georges, A. S. (2012), *Food Security: Definition, Four dimensions, History*. Roma: University of Roma Tre, Faculty of Economics.